تركزوتنوع الصادرات والواردات كمؤشر للتنويع الاقتصادي في الجزائر–
دراسة تحليلية لتقييم سياسة الانعاش الاقتصادي للفترة 2000 – 2023.

Concentration and diversification of exports and revenues as an indicator of economic diversification in Algeria - analytical study to assess the economic recovery policy 2000-2020

د. محمد هاني*

مخبر السياسات التنموية والدراسات الاستشرافية، جامعة البويرة، الجزائر

m.hani@univ-bouira.dz

تاريخ الاستلام: 2026/02/26 تاريخ القبول للنشر: 2025/05/20 تاريخ النشر:2025/06/04

ملخص:

تطرقنا في دراستنا هاته إلى التنويع الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري، والتي ركزت على عليه كل مخططات سياسة الانعاش الاقتصادي، من خلال جعله أولوية في إستراتيجيتها الفكرية على كل مخططاتها بداية من سنة 2000م، إلى غاية سنة 2024م.

وقد توصلنا إلى نتيجة أن الاقتصاد الجزائري ورغم تحقق فرضية إعتماده على قطاع الطاقة وبالتالي لا يشهد أي تنويع لإقتصادي، فقد توصلنا لنتيجة أن هناك مؤشرات بدأت تظهر كنتيجة لجهود سياسة الانعاش الاقتصادي، من خلال تراجع نسبة مساهمة قطاع المحروقات في تركيبة الناتج خاصة منذ سنة 2016م، وكمؤشر ثاني ارتفاع متواصل في نسبة مساهمة الصادرات خارج المحروقات في تركيبة الميزان التجاري.

الكلمات المفتاحية: التنويع، الانعاش الاقتصادي، تركز الصادرات والواردات، تنوع الصادرات والورادات.

تصنيفات JEL: L5، L52، L59، O4

Abstract:

This study addressed economic diversification in the Algerian economy, a goal that has been at the core of all economic recovery plans since the year 2000 until 2020. These plans consistently positioned diversification as a strategic priority.

Our findings confirm that, although the Algerian economy remains heavily dependent on the energy sector and lacks full diversification, signs of progress have started to emerge. One key indicator is the declining share of hydrocarbons in the GDP structure, particularly noticeable since 2016. Another sign is the steady increase in the contribution of non-hydrocarbon exports to the trade balance.

Keywords: diversification, economic recovery, export and import concentration, export and import diversification.

Classification JEL: L5 ،L52 ،L59 ،O4.

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

يعد توفر الموارد الطبيعية الخام كالمحروقات والمناجم في الجزائر، يعد من الناحية النظرية أمرا إيجابي، بحيث أنه يوفر الموارد المالية اللازمة والكافية لتمويل عملية التنمية المحلية المستدامة، تجعل الإقتصاد المحلي في غنى عن رؤوس الموال الأجنبية باختلاف صيغها، إلا أنه من الناحية العملية فإن توفير الموارد المالية الضخمة من عوائد الموارد الطبيعية، تنعكس سلبا على الإقتصاد المحلي، وتجعله اقتصادا اتكاليا على التدفقات الريعية من هاته الموارد، وبذلك يكون الإقتصاد المحلي في مفارقة توفر الموارد المالية من جهة والتخلف التنموي على كافة الأصعدة من جهة أخرى، تنعكس بالدرجة الأولى في عدم تنوع الاقتصاد المحلي، وجعله تابعا لمورد طبيعي وحيد، أحادي التصدير، تشكل الصدمات الخارجية المتأتية من تذبذبات أسعاره في السوق الدولية أو إمداداته أحد عوامل عدم إستقراره.

الإشكالية: أخذا بعين الاعتبار مكانة قطاع الطاقة في الاقتصاد الجزائري، وخاصة في التجارة الخراجية من خلال حجم الصادرات منه، فإن إشكالية البحث تكمن فيما يلي:

هل نجحت الاستراتيجية التنموية لسياسة الانعاش الاقتصادي للفترة 2000 – 2023 في تحقيق تنوع اقتصادي بعيدا عن قطاع المحروقات، ينعكس في مؤشري تنوع وتركز الصادرات؟

لتفكيك هاته الإشكالية فإننا نقسم دراستنا على النحو الآتي:

1. الإطار النظري للتنويع الاقتصادي.
2. التنويع الاقتصادي في الجزائر من خلال مؤشر مساهمة القطاعات في تركيبة الناتج المحلي الخام.
3. دراسة تحليلية لتركز وتنويع الصادرات والواردات كمؤشر للتنويع الاقتصادي في الجزائر للفترة 2000 – 2023.

أولا: الإطار النظري للتنويع الاقتصادي

نورد هنا عدة تعريفات، وبعد نقد كل تعريف نقوم بإيراده سنقوم بتفصيل تعريف للتنويع الاقتصادي، وذلك على النحو الآتي:

التعريف الأول: يعرف التنويع الاقتصادي بأنه "الرغبة في تحقيق عدد أكبر لمصادر الدخل الرئيسية في الاقتصاد المعني، والتي من شأنها أن تعزز قدراته الحقيقية ضمن التنافسية العالمية، وذلك برفع القدرة الإنتاجية للقطاعات المتنوعة، حتى وإن لم تكن ذات تنافسية عالية، وذلك بهدف الارتقاء بمساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي(Guendouz, 2020) ، وتنويع هيكل الصادرات خارج قطاع المحروقات، وتفعيل دور الجباية الضريبية لتوسيع إيرادات الموازنة العمومية، وبذلك تتعدد البدائل الاقتصادية لتحل محل المورد الواحد" **(الجبوري، 2022)** .

يركز الكاتب في تعريفه للتنويع الاقتصادي على شرطية وجود قطاع تصديري وحيد في الاقتصاد وهو قطاع المحروقات كما هو الشأن لدى معظم الدول العربية والدول ذات الاحتياطات النفطية، ويرى التنويع من زاوية عدم قدرة الاقتصاد الذي يعتمد مورد وحيد على عدم القدرة على المنافسة على الصعيد الدوليين ويرى بان مفهوم التنويع هو حجم الصادرات للقطاعات الانتاجية الأخرى من غير القطاع التصديري الوحيد في تركيبة الصادرات للخارج، وبالتالي تتعدد بدائل التمويل لتوسيع إيرادات الموازنة العامة.

ما يعاب على هذا التعريف، هو أنه يرى التنويع الاقتصادي فقط من أجل تنويع إيرادات الموازنة العامة للدولة فقط لا غير، مهم لا أثر التنويع الاقتصادي على التنمية لدى الأعوان الاقتصاديين.

التعريف الثاني: كما يمكن **تعريف التنويع الاقتصادي** على أنه "التنويع الاقتصادي يشير إلى الآليات التي بإمكانها المساهمة في تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، أو تنويع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، أو تنويع الأسواق الوطنية، وكذلك تعزيز القدرة على الولوج للأسواق الدولية بتنويع الصادرات، فالتنويع الاقتصادي إذن هو خلق لأنشطة اقتصادية أكثر تطورا، تتسم بالديمومة التكنولوجي المتقدم، وإنتاج سلع ذات قيمة مضافة عالية، أي باختصار السعي على المدى الطويل لخلق تنمية مستدامة بعيدة عن الاقتصاد" **(كورتل، 2019)** .

يأخذ هذا التعريف على أن التنويع الاقتصادي يكون شاملا ودفعة واحدة، وفي كل كل القطاعات بكل تفرعاتها ومستوياتها، كما أنه يركز على موضوع دراستنا للتنويع الاقتصادي من خلال تنوع الصادرات، فهي مؤشر كفيل باعطاء حكم على أن الإقتصاد المعني فيه تنوع إقتصادي أم لا، كما يأخذ التنوع الاقتصادي على مدى القدرة على توليد الميزة التنافسية لكل القطاعات من خلال خلق لأنشطة اقتصادية أكثر تطورا، تتسم بالديمومة التكنولوجي المتقدم، وإنتاج سلع ذات قيمة مضافة عالية، أي باختصار السعي على المدى الطويل لخلق تنمية مستدامة بعيدة عن الاقتصاد

التعريف الثالث: يقصد **بالتنويع الاقتصادي "** عملية تهدف إلى تنويع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة مَولِدة للدخل بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على إيرادات القطاع الرئيس في الاقتصاد، إذ ستؤدي هذه العملية إلى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى وقادرة على توفير فرص عمل أكثر إنتاجية للأيدي العامل الوطنية وهذا ما سيؤدي إلى رفع معدلات النمو في الأجل الطويل" (**سليمة، 2008**).

من خلال التعريف فإن التنويع الاقتصادي يقصد به عملية تنويع مصادر الدخل، توسيع القاعدة الإنتاجية، وزيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي، بما يخلص الاقتصاد من مخاطر الاعتماد على هيمنة مادة أولية أو سلعة واحدة رئيسية (زراعية كانت أم استخراجية.) كما يعنى عملية استغلال كافة الموارد وطاقات الإنتاج المحلية بما يكفل تحقيق تراكم في القدرات الذاتية، قادرة على توليد موارد متجددة، وبلوغ مرحلة سيطرة الإنتاج المحلي على السوق الداخلي، وفي مراحل متتالية تنويع الصادرات، حيث يعد التنويع من الأولويات التي تترجم الاهتمام بسد منابع التخلف والتبعية المفرطة والاعتمادية المستمرة على الخارج. ومن جانب آخر يتضمن معنى التنويع الاقتصادي زيادة توسيع عدد المنتجات أو السلع الأولية والمواد المصنوعة، التي يتعلق بها دخل البلد أو تقليص الاعتماد والتركيز عليها حسب الحالة، فمشاكل وأهداف التنويع تعتبر مشاكل وأهداف التنمية الاقتصادية، والتي يمكن تعريفها بأنها السبل المساعدة على تحويل الهيكل الاقتصادي، مع تنويع السلع الأساسية والمواد المصنعة والخدمات الأخرى، بما يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي، تحقيق الاكتفاء الذاتي التام، تشغيل، اليد العاملة والعمل على استقرار الدخل من الصادرات وزيادته.

من خلال ما سبق يمكننا تعريف التنويع الاقتصادي على النحو الآتي: "**هو قدرة الاقتصاد على خلق التنافسية المستدامة في كل قطاعاته باستخدام كل الامكانيات التمويلية والتكنولوجية والادارية والتشريعية، الكفيلة بتنويع مساهمتها في الناتج الداخلي الخام، وتنويع الصادرات وموارد تمويل الموازنة العامة للدولة، ومصدر تدفق العملات الصعبة**".

ثانيا: التنويع الاقتصادي في الجزائر من خلال مؤشر مساهمة القطاعات في تركيبة الناتج المحلي الخام.

يعد الناتج الداخلي الخام في أي اقتصاد المؤشر الأول للحكم على قوة الاقتصاد ومدى مساهمتها في تركيبته، وبالتالي يمكننا الحكم على تطور اقتصاد ما، من خلال النظر إلى نسبة مساهمة كل قطاع في تركيبة الناتج، وعليه فإننا ندرس التنويع الاقتصادي في الجزائر من خلال تركيبة الناتج الداخلي الخام ومساهمة كل قطاع فيه على النحو الآتي:

1. تركيبة الناتج المحلي الخام في الجزائر للفترة 2000 – 2023:

تعد تركيبة الناتج الداخلي الخام في الجزائر أحد الركائز الأساسية لقياس التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات التي شكلت قاطرة النمو الاقتصادي منذ تأميم المحروقات سنة 1971م، فهاته التركيبة تعكس مساهمة القطاعات التنموية على اختلافها في هيكل الناتج، وهذا ما يبينه الجدول أدناه:

الجدول رقم 01: مساهمة القطاعات التنموية في الناتج المحلي الخام في الجزائر للفترة 1998 – 2023.

السنوات	الفلاحة	الصناعة	اشغال عمومية بترولية ومحروقات	البناء والأشغال العمومية	النقل والاتصالات	التجارة	الخدمات
1998	14,65	11,58	30,37	11,96	9,31	17,15	4,95
1999	13,83	10,4	35,68	10,43	9,19	15,87	4,57
2000	10,09	8,47	48,31	8,51	8,04	12,71	3,8
2001	11,93	9,13	42,93	9,28	8,79	13,79	4,11
2002	11,44	9,25	41,6	10,14	9,35	13,96	4,22
2003	11,99	8,27	44,51	9,33	9,08	12,58	3,94
2004	11,38	7,61	46,44	8,99	10,05	11,9	3,59
2005	9,03	6,49	53	7,85	10,02	10,38	3,19
2006	8,73	6,11	53,72	8,3	10,12	9,91	3,07
2007	8,82	5,98	52,12	9,13	10,07	10,76	3,09
2008	7,81	5,57	54,58	9,33	8,91	10,76	3,007
2009	11,56	7,08	39,76	12,41	10,74	14,4	4,01
2010	10,51	6,39	43,93	12,36	9,66	13,28	3,82
2011	10,41	5,84	46,78	11,11	9,45	12,73	3,64
2012	11,39	5,84	44,98	11,3	9,57	13,21	3,68
2013	11,28	6,002	39,09	12,2	11,37	14,54	4,01
2014	13,38	6,32	35,63	13,05	11,7	15,6	4,28
2015	15,53	7,38	25,61	14,92	13,36	18,13	5,05
2016	16,38	7,49	23,76	15,26	13,78	17,92	5,35
2017	15,82	7,45	26,98	15,09	14,01	15,08	5,54
2018	11.9	7,16	29,44	14,3	13,58	14,91	5,17
2019	12.3	7,4	25,99	15,28	13,93	15,58	5,68

2020	13.8	8,51	19,837	16,86	15,08	14,66	5,84
2021	12.2	8.2	13	13.7	11.3	10.9	9.0
2022	11.6	10.3	19.6	12.0	9.4	9.9	8.0
2023	12.9	7.8	16.1	12.9	9.6	10.9	8.2
2024	//		/	/	/	/	/
متوسط الفترة	13,15	9,27	39,0409	12,153	10,127	15,06	5,68

المصدر: تقارير بنك الجزائر للسنوات المعنية

مع نهاية سنة 1998م، إنتهت فترة الإصلاحات الهيكلية المدعومة من البنك الدولي المتمثلة في برنامج التعديل الهيكلي، الهادف إلى مرافقة الدولة الجزائرية في إدارة التحول نحو إقتصاد السوق، من خلال التركيز على انسحاب الدولة من العملية الانتاجية لكل القطاعات ما عدى تلك القطاعات الاستراتيجية كالطاقة والمناجم وبعض الصناعات الاستراتيجية الأخرى التي توجهت نحو الشراكة مع القطاع الخاص المحلي أو الأجنبي.

أولا: القطاع الصناعي: هاته البرامج شكلت نقلة نوعية بخوصصة أكثر من 2500 مؤسسة كبيرة ومجمعات صناعية ضخمة، لم تكن قادرة بعد عمليات التطهير المالي وإعادة الهيكلة الادارية على الرجوع إلى منطقة الربحية الاقتصادي، الأمر الذي جعلها أمام حتمية بيعها للقطاع الخاص، هاته المؤسسات غالبيتها لي القطاع الصناعي، وهو ما يبينه الجدول بداية من سنوات 1998م والتي تشهد تراجعا متتاليا لمساهمة قطاع الصناعة في الناتج الداخلي الخام، بحيث فقط بلغت نسبة 11.5 %، ثم تبدأ في التراجع على طول فترة الدراسة، بنسبة 5,84 %سنة 2012، لتعاود بعدها الصعود مدفوعة بنتائج سياسة الانعاش الاقتصادي لمخطط دعم الانعاش الاقتصادي 2000 – 2004، ومخطط دعم النمو الاقتصادي 2005 – 2009، ثم مخطط توطيد النمو الاقتصادي 2010 – 2014، وكلها نتائج دون المستوى وبشكل كبير، مقارنة بحجم الدعم المالي والاجراءات الادارية والتشريعية الموجهة لدعم قطاع الصناعة في المخططات التنموية الثلاث، إلا أن الملاحظ على نتائج الجدول أعلاه أنه تسجل معدلات نمو ولو بطيئة بداية من مخطط التحول الاقتصادي في مرحلته الأولى 2016-2019، بتسجيلها معدل مساهمة في الناتج الداخلي الخام 8,51 %سنة 2020م، مدفوعة بسياسة إعادة بعث المؤسسات خاصة في القطاع العام، التي تم إعادتها للنشاط من خلال دعم مالي، واستقلالية مالية وتشريعات وتسهيلات ادارية تكون كفيلة بتحقيقها ربحية مقارنة بنظيرتها في القطاع الخاص (مصطفى، 2021).

ثانيا: القطاع الفلاحي: أما القطاع الفلاحي فهو يسجل معدلات مساهمة في الناتج الداخلي الخام متباينة على طول فترة الدراسة، وعلى الرغم من ظروف النشاط التي تسببت فيها فترة التسعينات إلا أنه بقي يسجل معدلات متصاعدة، فقد بلغت 12% سنة 2003 على الرغم من برنامج التحول نحو اقتصاد السوق الذي أدى إلى تفكيك المنظومة السابقة، مثل المزارع النموذجية في القطاع العام، ومجموعات التسيير الذاتي، بحيث أنه كان قطاعا مسيرا من القطاع العام، كما أنه مرتبط بسلسلة تسويق حصرية مثل شركة onaco، وسوق الفلاح، وعلى الرغم من هذا التفكيك فقد بقي يسجل معدلات مساهمة كبيرة مقارنة بنظيره الصناعي، ما عدى فترة 2005-2008 أين سجل معدلات مساهمة في الناتج متدنية بلغن أدجنى نسبة لها 7,81 % سنة 2008، وهذا راجع للإخلال بالاستراتيجية الفكرية التنموية التي تقوم عليها مخططات سياسة الانعاش الاقتصادي، إضافة إلى أنه في هاته الفترة ظهرت نتائج برامج الدعم الفلاحي من المخططين الأول والثاني لدعم الانعاش ودعم النمو الاقتصادي، والتي ظهرت فيها مشاكل التمويل للقطاع، ومن جهة أخرى عدم جدوى ومردودية المشاريع الفلاحية في الواقع، نتيجة استخدام الأشجار والبذور المستوردة والتي تكون معدلة جينيا، ليست لها مردود انتاجي مقارنة بالمحلية، إلا أنه مع ذلك

فقد عاود القطاع استرجاع مكانته بداية من سنة 2009م، أين سجل أكبر نسبة للفترة 2009 – 2016 بنسب لا تقل عن 11%، ثم مدفوعا بتلك النتائج الباهرة التي حققها بداية من سنوات 2016 على غاية 2020، والتي شهدت تطبيق برنامج دعم الفلاحة الصحراوية ومرافقتها، والتي بدأت تشكل ملامح مرحلة تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، فالقطاع حقق نسب مساهمة في الناتج بلغت سنة 2020م نسبة 19,179% وهو رقم يبين جهود الدولة لدعم القطاع ليكون قاطرة النمو الاقتصادي في الجزائر، والذي يشهد دعما ماليا متزايدا، وتشريعات في جانب حماية المنتوج الوطني بدعم صادرات القطاع ال الخارج ومنع الاستيراد لحماية المنتوج الوطني.

ثالثا: قطاع المحروقات: أما عن قطاع المحروقات فيبقى العمود الفقري للاقتصاد الجزائري منذ بداية تأميم المحروقات وإلى غاية اليوم، فقد بلغت مساهمة القطاع في الناتج نسبا عالية جدا تفوق 45% كمتوسط على طول فترة الدراسة من سنة 2000م إلى غاية 2023م، هذا القطاع الذي يشكل قاطرة النمو الاقتصادي في الجزائر بـ 98 % من حجم الصادرات للخارج، وبنسبة تفوق 47% من قيمة الايرادات للموازنة السنوية للدولة، كما أن الموازنة السنوية للدولة لا يتم الشروع فيها إلا بعد تحديد متوسط السعر المرجعي لبرميل النفط، كما أنه يشكل 99 %من مصدر العملات القيادية للجزائر من الخارج التي تشكل احتياطي الصرف الذي له أهمية كبيرة في تحقيق الاستقرار على كافة الأصعدة في الجزائر **(هاني، 2018).**

والملاحظ على الجدول أعلاه أن قطاع المحروقات في المحروقات في الجزائر تعتمد نسبة مساهمته في الناتج على الصدمات المواتية وغير المواتية المتأتية من تذبذبات أسعاره في الخارج، فمن سنة 2000م تاريخ الصدمة الموجبة لأسعاره حقق نسبة مساهمة كبيرة إلى غاية سنة 2013، تاريخ بداية تراجع اسعاره في السوق الدولية، ثم من سنة 2016 إلى غاية اليوم بقيت متذبذبة وغير مستقرة ولذلك نلاحظ النسب متباينة، رغم حجم الاستثمارات التي تضخها الشركات البترولية سواء الوطنية من خلال مجمع سوناطراك أو الشريك الأجنبي من خلال الشركات العالمية المستثمرة في القطاع.

رابعا: القطاع غير التبادلي (قطاع البناء والأشغال العمومية، التجارة، الخدمات):

تصدر القطاع غير التبادلي في الجزائر مع بداية تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي المشهد الاقتصادي والتنموي، وذلك بالنظر للمكانة التي أعطتها له هاته السياسة، والتي كانت ممولة بشكل كلي من ريع المحروقات، المتأتي من إرتفاع أسعار النفط في فترة الدراسة، الأمر الذي أدى إلى إزدهار القطاع غير التبادلي على حساب القطاع التبادلي، فمن خلال الجدول أعلاه نلاحظ التطور المطرد الذي شهده قطاع البناء والأشغال العمومية، بحيث يسجل القطاع معدلات نمو موجبة على طول فترة الدراسة، بداية من بـ 9.8% سنة 2000 و2001، وبالرغم من تذبذبها إلا أنها تبقى موجبة ومعتبرة على طول فترة الدراسة، ببلوغها أعلى نسبة لها في سنة 2008 بـ 11.6% وهي أعلى نسبة نمو يسجلها القطاع.

من جهة أخرى يسجل قطاع الخدمات معدلات نمو موجبة ومتصاعدة وغير متذبذبة على طول فترة الدراسة، وقد بلغت قيمتها القصوى سنة 2008 بنسبة نمو 7.8%.

يتميز بنسب مساهمة عالية في الناتج المحلي الخام على طول فترة الدراسة، ببلوغه نسبة تفوق الـ 33% 2002، لتصل إلى 36% سنة 2009 كأعلى نسبة للقطاع، ويعود الفضل في ذلك إلى البرامج القاعدية الضخمة المسطرة في سياسة الإنعاش الاقتصادي، من خلال التوسع في منح خطوط النقل وبناء محطات الكهرباء، ناهيك عن خدمات الإدارات العمومية، كل هذا لعب دور القاطرة التي تقوم بالجر الخلفي لقطاع الخدمات.

ما يمز القطاع غير التبادلي في الجزائر هو أنه ممول بشكل كلي من الصدمة الموجبة للريع البترولي، والتي كانت صدمات موجبة على طول فترة الدراسة، بإستثناء السنوات الأخيرة بداية من النصف الثاني من سنة 2014، بسبب تداعيات ما يسمى بثورات الربيع العربي والتنافس السعودي الايراني من خلال إستعمال إنتاج النفط كوسيلة للمواجهة بينهما.

وبالرغم من تميز الإقتصاد الجزائري بنوع من التعقيد، إلا أن الثابت فيه هو الجنوح الهائل في إستخدام الموارد النفطية في الإنفاق العام، مطمئنة إلى البحبوحة المالية الناتجة عن الصدمة البترولية الموجبة للفترة 2000 – 2014، ولكن مع بداية سنة 2015 شهدت أسعار المحروقات تراجعا خطيرا بنسبة فاقت 60% بمتوسط 35 إلى 45 دولار للبرميل، وهو ما أدى إلى توقيف فوري لكل المشاريع الكبرى وتوقيف فتح منصب توظيف جديدة، وإتباع سياسة تقشفية مفاجئة وسريعة أربكت كل القطاعات في تنفيذ مشاريعها **(وآخرون، 2021)**.

ما يمكن الإشارة إليه هنا هو أن قطاع الخدمات وعلى رأسه قطاع النقل والكهرباء توسع بشكل ملحوظ وهذا، يخدم البنية التحتية ويدفع عجلة التنمية الاقتصادية، إذ أن النقل والكهرباء والتشييد هما سلع معمرة يكون لها فضل كبير عند الخروج من وضعية الاعتماد على القطاع المزدهر، إلا أن ما يعاب على سياسة الإنعاش الاقتصادي هو معالجتها للبطالة من جانب إجتماعي وليس إقتصادي، من خلال سياسة التشغيل المنتهجة حتى سنة 2012، المتمثلة في التشغيل عن طريق الوكالة الوطنية للتشغيل ومكاتب المساعدة على الإدماج الاجتماعي، بالإضافة إلى الإعتماد على الأشغال ذات الكثافة العالية في اليد العاملة الموجهة للمنفعة العامة، هاته السياسة التشغيلية أدت مع مرور الوقت إلى تضخم الجهاز الإداري بشكل غير مسبوق، أدى فيما بعد إلى اضطرابات إجتماعية أثرت على سيرورة القطاعات الإدارية، من جهة أخرى فإن الجهاز الإداري هو جهاز مستهلك وليس جهاز منتج، أي يتم من خلاله تحريك الدورة الاقتصادية من خلال المضاعف، على اعتبار أنها سياسة كينزية توسعية في هذا الجانب، وبصيغة أخرى إن هذا التضخم ما هو إلا هدر للموارد الاقتصادية واليد العاملة، والذي يشكل في الأصل بطالة مقنعة لا غير، تكشف تخبط السلطات وعدم قدرتها على تطبيق سياسة ناجعة لامتصاص البطالة بمشاريع منتجة.

ثالثا: دراسة تحليلية لتركز وتنويع الصادرات والواردات كمؤشر للتنويع الاقتصادي في الجزائر للفترة 2000 – 2023.

وبفعل هذه المؤشرات الايجابية، فإن "ملامح النهوض الاقتصادي بدأت تظهر" فيما بات يعرف بالبرنامج "النهضوي الطموح" الذي جاءت به سياسة الانعاش الاقتصادي بداية من سنة 2019م، يتجسد حاليا بالرغم من الظروف الصعبة التي مرت بها البلاد جراء تداعيات الازمات الناتجة عن جائحة كورونا التي عرفها العالم في السنتين الاخيرتين.

ويرجع تحسن أداء الاقتصاد الكلي إلى ومنها رصيد الميزان التجاري إلى تلك التدابير التي اتخذتها الدولة وأخذت طابع الاستعجالي من خلال اعادة الحيوية للقطاعات المحركة للنمو الاقتصادي، ومن بين أدواتها سياسة التحكم في الواردات، والتي تم ضغطها بشكل غير مسبوق.

من جهة أخرى فإن سياسة التجارة الخارجية المعتمدة حاليا تهدف إلى "ضبط وترشيد الواردات، وليس كبحها، ويأتي ذلك للسماح بـ "حماية المنتج الوطني، حتى يتم التأسيس لنسيج فلاحي وصناعي متطور يشكل دعامة لاقتصاد وطني قوي من خلال سياسة حماية المنتوج الوطني، سياسة تكون قادرة على ضمان أمن البلد القومي بمفهومه الشامل وعلى رأسه الامن الاقتصادي بالدرجة الأولى **(محمد، 2009)**.

1. الميزان التجاري في الجزائر للفترة 2000 – 2023م

سجل الميزان التجاري فائضا للسنوات من 2000م إلى غاية سنة 2015م، ما عدى سنة 2018م التي شهد فيها عجزا نتيجة تراجع تصدير المحروقات بنسبة 43.71%، وفي سنة 2015م، سجل الميزان التجاري رصيدا سالبا ، نتيجة استمرار الارتفاع الخيالي للواردات، حيث بلغت قيمتها 6382.87 مليار دينار، مقابل انخفاض الصادرات إلى 3806.24 مليار دينار، واستمرت حالة العجز إلى غاية 2017م، أهم أسباب الارتفاع الهائل للواردات هو ارتفاع أسعار الغذاء في السوق الدولية (القمح، السكر) أدى إلى الرفع من فاتورة الاستيراد في الجزائر، وكذا الارتفاع في أجور العمال والموظفين أدّت إلى زيادة كبيرة في الطلب شملت بشكل أساسي بعض السلع المعمرة كالسيارات مثلا (ارتفاع قيمة السيارات المستوردة مابين سنتي 2010 و 2011 بمعدل% 45.75 **(CNIS)، 2022)** .

الشكل رقم 01: وضعية الميزان التجاري في الجزائر للفترة 2000 – 2023 (مليار دولار).

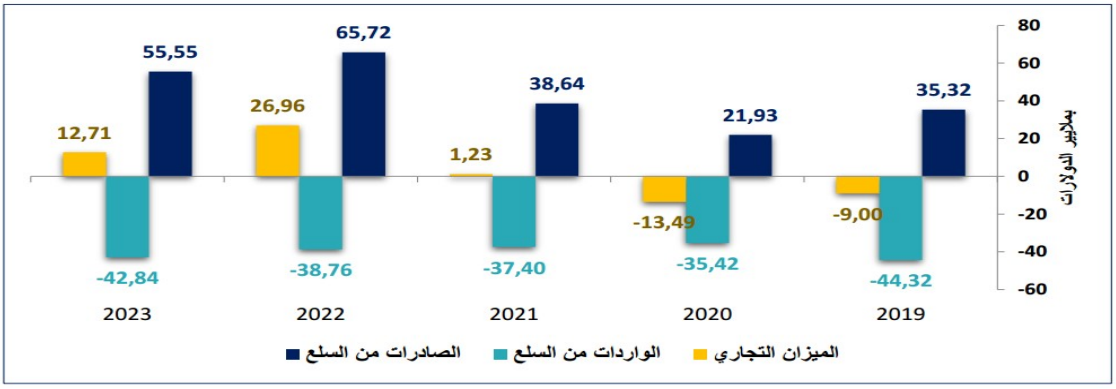

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على تقرير بنك الجزائر 2023.

من خلال الشكل أعلاه، فإن الميزان التجاري الجزائري ولفترة الدراسة، لازال يعتمد على تصدير المنتج الوحيد وهو النفط الخام، فمع بداية سنة 2000م سجل الميزان التجاري فائضا مرده دائما لتحسن أسعار النفط حيث تضاعفت صادرات المحروقات. أما تأثير الأزمة المالية العالمية 2008م، فقد كان واضحا جدا على الميزان التجاري فبعدما كان الرصيد سنة 2008 يقدر بـ 41.11مليار دولار انخفض سنة 2009م إلى 7.78 مليار دولار ليصبح سالبا ابتداء من سنة 2015 إلى 2017 ويعزى ذلك إلى انخفاض قيمة صادرات المحروقات مع تزايد فاتورة الواردات وذلك ابتداء من انطلاق برامج دعم الإنعاش الاقتصادي والنمو.

2. معدل التركز والتنويع الاقتصادي للصادرات والواردات كمؤشر للتنويع الاقتصادي في الجزائر.

بعد إستعراضنا المختصر لوضعية الميزان التجاري في الجزائر لفترة الدراسة، نأتي هنا لتفصيل درجة التنويع الاقتصادي، وهنا فإننا نركز تنافسية وتنويع الصادرات والواردات لتتبع درجة التنويع الاقتصادي، وذلك على النحو الآتي:

إن سياسة الدولة الهادفة إلى تنويع الهيكل الإنتاجي والتصديري، قد تنعكس على ارتفاع أو انخفاض صادرات المحروقات، وبالتالي قد يكون انخفاض نسبة صادرات المحروقات من إجمالي الصادرات راجع لانخفاض الأسعار أو الكمية المصدرة، مما يدفعنا لاستخدام مؤشرات أخرى، تم مقارنة تنافسية الصادرات والواردات في الجزائر من خلال مؤشري التنوع والتركز في الصادرات والواردات، الصادر عن مؤسسة الاونتكاد حيث يقيس مؤشر التنوع درجة التنويع في الصادرات والواردات،

الذي تتراوح قيمته بين 0 و1 بحيث يأخذ القيمة 0 عندما يكون هناك تنوع كلي ويأخذ القيمة 1 عندما يكون التنوع معدوما، أما المؤشر الثاني مؤشر التركز فيقيس درجة اعتماد صادرات أو واردات بلد معين على عدد محدود من السلع، وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين 0 و1 وكلما اقتربت هذه القيمة من 1 كلما دل ذلك على تركز تام للصادرات أو الواردات، وكلما اقترب من 0 دل ذلك على العكس.

تنافسية وتركز الواردات في الجزائر لفترة الدراسة:

يعد مؤشر تركيز الواردات أهم مؤشرات التنويع الاقتصادي، فهو يبين تركز الواردات في قطاع واحد أو توزيعها على قطاعات أخرى، أما عن تنويعها فهو يقيس تنوع الواردات من حيث عدد السلع حتى داخل القطاع الواحد، والذي بدوره يعكس التركز أو التشتت للواردات وأي القطاعات الذي يشهد حركية إقتصادية، فعلى سبيل المثال تنوع الواردات في قطاع الصناعة واستيرادات المعدات والأدوات والمواد الأولية وحتى تقنيات وتكنولوجيا الانتاج تبين مدى حركية القطاع وهكذا، وعليه نتطرق فيها إلى نسبة التركيز للواردات ومؤشر تنوعها وذلك على النحو الآتي:

الجدول رقم 02: تطور مؤشري تنوع وتركز الواردات في الجزائر للفترة 2000 – 2022.

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
مؤشر التركز	0.084	0.084	0.081	0.082	0.086	0.095	0.093	0.109	0.1	0.087	0.083
مؤشر التنوع	0.48	0.468	0.457	0.463	0.456	0.473	0.442	0.503	0.489	0.488	0.485
عدد المنتجات المستوردة	233	232	233	236	236	235	235	237	234	232	236
السنوات	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	2019	2020	**2021**	2022
مؤشر التركز	0.111	0.093	0.077	0.069	0.06	0.06	0.059	0.093	0.077	0.069	0.06
مؤشر التنوع	0.467	0.454	0.428	0.391	0.388	0.395	0.402	0.454	0.428	0.391	0.388
عدد المنتجات المستوردة	234	237	238	236	237	234	238	232	203	183	174

Source: https://unctadstat.unctad.org (Date of view 15.00; 2024/03/12)

من خلال الجدول نستنتج:

بالنسبة لمؤشر التركز: بلغت قيمة هذا المؤشر بالنسبة للجزائر 0.084 سنة 2001 ما يدل على شدة تركز الواردات الجزائرية، ومنذ سنة 2013 عرف المؤشر انخفاضا مستمرا لتصل قيمته سنة 2018م، إلى 0.059 وهذا يدل على انخفاض درجة تركز الواردات في الجزائر، وهذا يدل على أن الواردات الجزائرية تسجل تنوعا متزايدات من الفترة 2000 – 2013، مدفوعة بتمويل الاستيراد من حجم الاحتياطات الناتجة عن الصدمة البترولية الموجبة بداية من سنة 2000م من جهة، ومن جهة أخرى فإن مخططات سياسة الانعاش الاقتصادي من سنة 2000 –إلى غاية سنة 2020م، دفعت بالاستيراد صعودا من خلال حجم المبالغ التي تم ضخها في القطاعات المختلفة، التي وجدت نفسها مدفوعة للاستيراد لتطوير ذاتها وتحقيق الانطلاقة، وعليه فإن تنوع الواردات يدل على حركية اقتصادية، وإن كانت في أغلبها واردات صناعات استهلاكية يمكن تعويضها، وجب التقليل منها أو الحد منها نهائيا لحماية المنتوج الوطني.

بالنسبة لمؤشر التنوع: تقترب قيمة هذا المؤشر في حالة الواردات الجزائرية من قيمة النصف وقد بلغت 0.5 سنة 2008م، وبدأت في الانخفاض منذ سنة 2009م، لتصل إلى 0.388سنة 2016 م، وهي أدنى قيمة للمؤشر طول فترة الدراسة وعاودت الارتفاع لتصل إلى 0.402 سنة 2018م، ومنه يمكن القول أنه يوجد تنوع بل ضعف تنوع الواردات الجزائرية، وهذا راجع إلى أن الواردات الجزائرية متركزة في الجانب الاستهلاكي سواء المواد الغذائية بإختلافها أو المواد الاستهلاكية الأخرى الصناعية، وعليه فقد بنت الاستراتيجية التنموية لسياسة الانعاش الاقتصادي مخططها للتحول الاقتصادي بداية من سنة 2016 على محور حماية المنتوج الوطني بتشريعات متنوعة ما بين تقييد الاستيراد ومنعها لمواد معينة، وتشجيع صناعات إحلالية لمواد أخرى خاصة في الصناعات الغذائية والفلاحة للنهوض بالأمن الغذائي الداخلي خاصة من جهة، ومن جهة لأخرى تفعيل الصناعات المتوسطة والصغيرة كبديل للواردات لتقيل الاعتماد على الخارج.

تنافسية وتركز الصادرات في الجزائر لفترة الدراسة:

يعد مؤشر تركيز الصادرات أهم مؤشرات التنويع الاقتصادي، فهو يبين تركز الصادرات في قطاع واحد أو توزيعها على قطاعات أخرى، أما عن تنويعها فهو يقيس تنوع الصادرات من حيث عدد السلع حتى داخل القطاع الواحد، والذي بدوره يعكس التركز أو التشتت للصادرات، وعليه نتطرق فيها إلى نسبة التركيز للصادرات ومؤشر تنوعها وذلك على النحو الآتي:

الجدول رقم 03: تطور مؤشري تنوع وتركز الصادرات في الجزائر للفترة 2000 – 2022

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
مؤشر التركز	0.502	0.52	0.541	0.586	0.588	0.602	0.598	0.58	0.554	0.523	0.538
مؤشر التنوع	0.821	0.836	0.818	0.827	0.812	0.801	0.803	0.763	0.793	0.784	0.72
عدد المنتجات المصدرة	85	101	105	110	108	108	121	119	106	108	98
السنوات	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	2019	2020	**2021**	**2022**
مؤشر التركز	0.54	0.541	0.485	0.485	0.489	0.48	0.486	0.49	0.49	0.52	0.52
مؤشر التنوع	0.726	0.733	0.745	0.782	0.815	0.79	0.86	0.79	0.85	0.8	0.83
عدد المنتجات المصدرة	98	95	99	91	93	108	113	113	113	125	125

Source: https://unctadstat.unctad.org (Date of view 15.00; 2023/03/12)

من خلال الجدول نستنتج:

بالنسبة لمؤشر التركز للصادرات الجزائرية: بلغت قيمة هذا المؤشر بالنسبة للجزائر 0.502سنة 2001ما يدل على شدة تركز الصادرات الجزائرية، إلا أن المؤشر بدأ في الانخفاض بداية من سنة 2014م، كبداية لاتجاه انخفاض درجة تركز الصادرات في الجزائر فبلغت قيمته 0.486 سنة 2018م، وإن دل هذا المؤشر على شيء فإنما يدل بالدرجة الأولى على اعتماد الاقتصاد الوطني على قطاع الطاقة كقاطرة للنمو الاقتصادي، من خلال استحواذه على نسبة 98 من حجم الصادرات الجزائرية، وإن سجل معدلات انخفاض مع بداية سنة 2016، إلا أنها في غالبها راجعة لتذبذب أسعار النفط في الأسواق العالمية أو لتخفيض التصدير من الشريك الأجنبي مثل سنة 2008 خلال أزمة الرهون ما دون الممتازة في أمريكا، او خلال جائحة كورونا بداية من مارس 2020.

بالنسبة لمؤشر التنوع للصادرات الجزائرية: تقترب قيمة هذا المؤشر في حالة الصادرات الجزائرية من القيمة واحد، بحيث بلغت 0.821 سنة 2001وبدأت في الانخفاض منذ سنة 2003 لتصل إلى 0.72 سنة 2011 وهي أدنى قيمة للمؤشر طول فترة الدراسة، وعاودت الارتفاع منذ سنة 2012 لتصل إلى 0.813 سنة 2018 م، وهذا ما يدل على ضعف تنوع الصادرات الجزائرية، وهذا ما قاد القائمين على استراتيجية التحول الاقتصادي إلى إعتماد سياسة التحول خارج قطاع الطاقة، من خلال دعم القطاع الفلاحي خاصة الفلاحة الصحراوية ذات المردودية الكبيرة، إضافة إلى تشجيع الصناعات الاستهلاكية المتوسطة والصغيرة التي تشكل بديلا للواردات من جهة ومن جهة أخرى تكون كفيلة بدعم الصادرات خارج المحروقات في ظروف لم يستطع القطاع الصناعي الثقيل القيام بدوره نتيجة ظروف محددة.

وبناءا على ما سبق، ما يمكننا أن نضيفه كملخص للمطلب فإن قلة التنويع الاقتصادي قد تكون ناتجة عن غياب إرادة السلطات أو تباطؤ المردودية العالية الظرفية للموارد الطبيعية المحدودة، فمحاولات التنويع التي تجري في كثير من الأحيان من خلال مشاريع الأشغال العامة قد تكون مضللة أو ذات إدارة سيئة. ذلك أن جهود السلطات نحو تنويع الاقتصاد، تصبح صعبة التحقيق على إعتبار أن عملية استخراج الموارد تكون إلى حد كبير أكثر مردودية من الصناعات الأخرى (وأخرى، 2018).

خاتمة:

مرور الزمن تصبح الدول المصدرة للموارد الطبيعية مثل الجزائر أكثر اعتمادية على الصناعات الاستخراجية، فوفرة عائدات الموارد الطبيعية قد لا يشجع الاستثمار الطويل الأجل في البنية التحتية التي من شأنها أن تدعم اقتصادا أكثر تنوعا، ذلك أن الزيادة السلبية من قطاعات الموارد تكون نتاج طابع المفاجئة في الأسعار، وبينما تميل قطاعات الموارد لتوفير عائدات مالية كبيرة، فإنها غالبا ما لا توفر فرص العمل الكثيرة، كما أنها تنشط كجزر منعزلة ضعيفة الروابط الأمامية والخلفية مع بقية القطاعات الاقتصادية، لا توفر آلية الجر الخلفي للقطاعات الأخرى.

النتائج: من خلال دراستنا لموضوع التنويع الاقتصادي، فقد توصلنا للنتائج التالية:

1. يمكن إعادة تفعيل استراتيجية التراكم الرأسمالي التي اعتمدها المخطط الرباعي الأول سنة 1971م، والتي تعتمد على الأقطاب الصناعية في قطاع المحروقات.
2. أن الاخلال بالاستراتيجية التنموية لسياسة الانعاش الاقتصادي في جانبها الفكري، ادى إلى عدم تحقيق النتائج المرصودة كهدف لتحقيقها، وبالتالي باتت تشكل انعكاسا لفشل السياسات الاقتصادية.
3. تشكل التجارة الخارجية أهمية قصوى في وقتنا الحالي، إلا أنها في الجزائر تعتمد فقط على منتوج وحيد للتصدير يستحوذ على نسبة 98 من حجم التصدير، كما أنها تعتمد على الواردات لمنتوجات يمكن تفعيل قطاعاتها محليا، تكون بديلا عن الاستيراد.

التوصيات: يمكننا تقديم التوصيات التالية:

1. عند تصميم الاستراتيجية التنموية لسياسة الانعاش الاقتصادي للفترة 2016 – 2030، يجب مراعات قدرات الانجاز المحلية بالدرجة الاولى وتفعيلها، حتى لا تكون عقبة أمام كفاءة التنفيذ وبالتالي تكون النتائج ايجابية.
2. تفعيل التجارة الخارجية من خلال اشراك المؤسسات ذات العلاقة مثل مؤسسة الجمارك والموانئ ومطارات الشحن التجاري والمعابر الحدودية في اعداد الإستراتيجية الكفيلة بتطوير التجارة الخراجية.
3. شكلت عدة إجراءات لدعم التجارة الخارجية مثل التجارة بالمقايضة في الجنوب، وجب تفعيلها خاصة في المناطق الحدودية تكون كفيلة بتنويع الاقتصاد بعيدا عن التعقيدات الادارية

الاحالات والمراجع:

1. إحصائيات المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات التابع للجمارك (2022). (CNIS)الجزائر, الجزائر.
2. الجبوري, ح .ع .(23 12 ,2022) .التنويع الاقتصادي وأهميته للدول النفطية Retrieved 2022, from .الديوان : http://www.aldiwan.org
3. سليمة, ط .(2008) .التنويع الاقتصادي خيار استراتيجي لاستدامة التنمية .كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس بسطيف, الجزائر.
4. كورتل, ن .(2019) .الاقتصاد الجزائري بين واقع الاقتصاد الريعي ورهانات التنويع الاقتصادي –دراسة تطبيقية لحساب مؤشر هيرفندال هيرشمان للفترة 2011-2017، .مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية .06 .p ,(52)
5. محمد, م .(2009) .دراسة قياسية للواردات في الجزائر .الجزائر.
6. مصطفى, ز .(2021) .واقع وأفاق الصادرات خارج المحروقات في الجزائر -الفترة من 2010إلى .2021مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية .140 .p ,(02) 05 ,
7. هاني, م .(2018) .السياسات الاقتصادية الكلية ودورها في مكافحة المرضة الهلوندي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي .المدية , الجزائر :جامعة المدية .
8. وآخرون, ل .ع .(2021) .التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية خلال الفترة 2000 – 2023 .مجلة دفاتر اقتصادية , 12 (02), p. 162.
9. وأخرى, ش .ا .(2018) .المنظور الاستراتيجي لعملية التنويع الاقتصادي في الدول النامية .مجلة الحقيقة .202 .p ,(04) 17 ,
10. abdelkrim a. guendouz, **the economic diversification in saudi arabia under the strategic vision 2030,** Academy of Accounting and Financial Studies Journal, Volume 24, Issue 5, 2020